



(متطلبات التكنولوجيا المالية (Fin Tech) واثرها في تعزيز الاسبقيات التنافسية المصرفية /
دراسة استطلاعية في عدد من المؤسسات المصرفية في محافظة كربلاء المقدسة))

م.م. قاسم حاجم صاحب المعموري

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعية/اقسام بابل

الملخص

يسعى البحث الى بيان دور وتأثير استخدام التكنولوجيا المالية (Fin Tech) كاستراتيجية في تعزيز الاسبقيات التنافسية المصرفية، بعد ان اصبحت التكنولوجيا المالية (Fin Tech) آلية مبتكرة لتحسين انظمة وعمليات قطاع الخدمات المالية والمصرفية ومكانتها و المساعدة في تقديم الخدمات على نطاق واسع مثل خدمات الدفع الإلكتروني وتحويل الاموال بين الافراد وتسهيل عمليات الاقراض والتمويل والادخار، كما وتساهم هذه التقنية في تقديم خدمات مبتكرة لدعم المستفيدين (الشركات واصحاب الاعمال والافراد) في مجال الصناعة المصرفية وذلك من اجل ادارة عملياتهم المالية بشكل افضل، ويتمثل الهدف من البحث في ابراز تطور التكنولوجيا المالية باعتبارها موضوع العصر في الميدان المالي والمصرفي والطرق الى اهم الخدمات التي تقدمها وصولا الى الافق المستقبلية لها في ضل ثورة الابتكارات التكنولوجية والتي غيرت من شكل الاستثمار والادخار والانفاق وبالشكل الذي يمكن المؤسسات المصرفية والمالية من تحسين وتعزيز ادائها المصرفية، ولتحقيق هذا الهدف قد اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والتحليلي لغرض تحليل انموذج وفرضيات البحث وتحديد العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة ، اذا عد البحث متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية متغيرا مستقلا يؤثر في تعزيز اداء المؤسسات المصرفية بوصفه متغيرا تابعاً ، كما وعده الباحث استماراة الاستبيان كأحد ادوات جمع البيانات وقد اشتملت على عدة اجزاء فتناول الاول منها : البيانات الشخصية لا فراد عينة البحث ، في حين تناول الجزء الثاني منها: الفقرات الخاصة بالمتغير المستقل وفقرات المتغيرات الفرعية وقد اشتمل هذا الجزء على (20) فقرة ، وتناول في الجزء الثالث منها: الفقرات الخاصة بالمتغير التابع وفقرات المتغيرات الفرعية وقد اشتمل هذا الجزء على (20) فقرة، وفي ضوء ذلك استعن الباحث بمجموعة من الاساليب الاحصائية من اجل تحليل واختبار متغيرات البحث وتمثلت ب (التكرارات والمتوسطات الحسابية ، والانحراف المعياري ، ومعامل الارتباط البسيط ، ومعامل الانحدار البسيط ، ومعامل التحديد) ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو ان لم تمتلك التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية وعلاقة تأثير ذات دلالة معنوية مع ابعاد الاسبقيات التنافسية المصرفية (اسبيقة الكلفة، اسبيقة الجودة، اسبيقة الوقت/ التسلیم، اسبيقة المرونة).

الكلمات المفتاحية : التكنولوجيا المالية (Fin Tech)، متطلبات التكنولوجيا المالية (Fin Tech)، الاسبقيات التنافسية المصرفية.

Abstract

The research seeks to demonstrate the role and impact of the use of financial technology (Fin Tech) as a strategy in enhancing competitive banking precedents, after financial technology (Fin Tech) has become an innovative mechanism to improve and automate the systems and processes of the financial and banking services sector and help provide services on a large

scale such as electronic payment services. Transferring money between individuals and facilitating borrowing, financing and saving operations. This technology also contributes to providing innovative services to support beneficiaries (companies, business owners and individuals) in the banking industry in order to better manage their financial operations. The aim of the research is to highlight the development of financial technology as a topic. The era in the financial and banking field and addressing the most important services that it provides in order to reach its future prospects in the shadow of the revolution of technological innovations, which have changed the form of investment, savings and spending in a way that enables banking and financial institutions to improve and enhance their banking performance, and to achieve this goal the researcher has relied on descriptive and analytical approaches For the purpose of analyzing the research model and hypotheses and determining the logical relationships between variables The study considers, if the research considers the requirements for the application of financial technology to be an independent variable that affects the enhancement of the performance of banking institutions as a dependent variable. The researcher also promised the questionnaire form as one of the data collection tools and it included several parts, the first of which was: Personal data, not individuals of the research sample, while dealing with The second part of it: the paragraphs on the independent variable and the paragraphs of the sub-variables. This part included (20) paragraphs, and in the third part of them it dealt with: the paragraphs on the dependent variable and the paragraphs of the sub- variables. This part included (20) paragraphs, and in light of that the researcher used a group One of the statistical methods for a test in order to analyze and test research variables, represented by (frequencies, arithmetic means, standard deviation, simple correlation coefficient, simple regression coefficient, and coefficient of determination)

One of the most important conclusions reached by the study is that the requirements of financial technology (technological payments, technological financing, technological borrowing, technological financial control) have a statistically significant correlation and a significant significant impact relationship with the dimensions of competitive banking precedence (cost precedence, quality precedence, time precedence. / Delivery, precedence flexibility)

Key words: financial technology (Fin Tech), requirements for financial technology (Fin Tech), banking competitive precedents.

مقدمة البحث:

ان الثورة التقنية وضيور الانظمة المحوسبة وانتشار الانترنت بشكل واسع وسرعيع مما ساعد في ابتكار وسائل واساليب جديدة في تقديم الخدمات المالية عن بعد، وفي ظل التطور المستمر والشامل للبرمجيات والتقنيات الإلكترونية التي شملت المجالات الاقتصادية والمالية خصوصاً، وتعتبر التكنولوجيا المالية واحدة من اهم التقنيات والابتكارات فهي تسعى الى تقديم خدمات مالية إلكترونية بصورة مستمرة كما واستطاعت هذه التكنولوجيات تحدث تغيرات جذرية في قطاع الخدمات المالية حيث انها تقدم خدمات بكثرة من الافراد والشركات بطرق سريعة، وسهلة، واقل تكلفة، مقارنته بالوسائل التقليدية، فالتكنولوجيا المالية تستطيع ان تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي كما انها تلعب دوراً جوهرياً في صياغة مستقبل المعاملات



والخدمات المالية وتساعد على تعزيز المركز التناصي للمؤسسة المالية وتعزيز اساليبها التناصية، ونظراً لأهمية موضوع التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الاساليب التناصية فقد رأينا لابد من جمعهما في دراسة واحدة، وقد قسمت الدراسة الى اربعة مباحث: تضمن المبحث الاول منهجية البحث، والمبحث الثاني: الاطار النظري للبحث، كما وتناول المبحث الثالث الاطار العملي للبحث، واخيراً المبحث الرابع فقد تناول الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول/ (منهجية البحث)

(سيتم في هذا المبحث مناقشة كل من مشكلة البحث وأهمية واهداف وفرضيات البحث والمتغيرات الاساسية للبحث

بالإضافة الى وبيان مجتمع وعينة البحث والاختبارات الاساسية لصدق وثبات اداة البحث) وهي كالتالي:

اولاً: مشكلة البحث:

تعمل المصارف من خلال سعيها الى تحقيق الربحية والمحافظة على بقائها واستمراريتها الى الاعتماد على ما تقدمه التكنولوجيا المالية لتطوير الابتكارات من المنتجات المصرفية وتعزيز الخدمات والمعاملات المالية المصرفية المقدمة للمتعاملين والبحث عن بدائل منظورة وحديثة قادرة على اختصار الوقت وتقليل التكاليف، كما ولا زالت التكنولوجيا تشهد تطورات هائلة ومستمرة تسمح لها في التأقلم مع جميع الجوانب ذات الصلة بالأفراد والمؤسسات والمصارف وهذه التطورات ادت الى ظهور التكنولوجيا المالية التي تهتم في تقديم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية الرقمية بكلفة اقل وسرعة اعلى وسهولة في الوصول اليها مع امكانية استفادة جميع افراد المجتمع منها وبالشكل الذي يعزز من الاساليب التناصية للمؤسسات المصرفية، ومن هنا تمحورت مشكلة البحث في التساؤل الاتي: (ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الاساليب التناصية للمؤسسات المصرفية)، ويندرج من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما مدى اعتماد المؤسسات المصرفية عينة البحث للتكنولوجيا المالية.
2. ما مدى توافر الاساليب التناصية في المؤسسات المصرفية عينة البحث.
3. هل هناك علاقة ارتباط وتأثير لمتطلبات التكنولوجيا المالية في الاساليب التناصية

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية موضوعها الحديث والمعاصر في بيئة الاعمال المصرفية والذي يركز على دور مساهمة التكنولوجيا المالية ومزاياها في تعزيز الاساليب التناصية ، وتنحصر أهمية البحث من خلال الاتي:

1. تسلیط الضوء على ادوات التكنولوجيا المالية واهميّتها للمصارف في تقليل التكاليف وسرعة انجاز التعاملات المالية وإتاحة الخدمات بشكل مستمر.
2. التعرف على ابعاد الاساليب التناصية والتي يمكن تطبيقها وتوفّرها في المؤسسات المصرفية عينة البحث، والذي من شأنها ان تعزز من مركزها التناصي.
3. تزويد المؤسسات المصرفية عينة البحث بمعلومات علمية وواقعية عن مدى اعتماد التكنولوجيا المالية وتوفّر ابعادها في النشطة المالية.

4. تكمّن أهمية البحث في قلة الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع في الواقع العملي.

5. سيشكل البحث نقطة الانطلاق نحو دراسات أخرى مستقبلية في مجال ادارة المصارف والادارة الاستراتيجية.

ثالثاً: اهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في التعرف على تأثير متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) في الاساليب التناصية بأبعادها (اسبابية الكلفة، اسبابية الجودة، اسبابية الوقت / التسلیم، اسبابية المرونة) ، وتنقّر من هذا الهدف عدة اهداف فرعية أخرى وهي:

1. تحديد اهم المفاهيم الاساسية في مجال التكنولوجيا المالية، هذا المجال الذي اصبح واقعاً اقتصادياً محتماً وذلك من خلال التعرف على مزاياه والخدمات التي يقدمها.
2. ابراز مفاهيم الاساليب التناصية وبيان كيفية تبنيها واهم ابعادها الاساسية.
3. معرفة الخدمات التي تقدمها المصارف للزبائن وللاقتصاد ككل في ضل تبني التكنولوجيا المالية وكيف يساهم ذلك في تعزيز الاساليب التناصية للمؤسسات المصرفية.
4. تحديد طبيعة العلاقة والاثر بين التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الاساليب التناصية المصرفية.

رابعا: فرضيات البحث: -

ينطوي البحث على اربعة فرضيات وهي على النحو الاتي: -

1. **الفرضية الرئيسية الأولى:** لا توجد علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية لدى المؤسسات المصرافية عينة البحث.

2. **الفرضية الرئيسية الثانية:** لا توجد علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية بين التكنولوجيا المالية بمتطلباتها (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) في الأسبقيات التنافسية بأبعادها (اسبقية الكلفة، اسبقية الجودة ، اسبقية الوقت/ التسليم، اسبقية المرونة) لدى المؤسسات المصرافية عينة البحث.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد علاقة تأثير متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في تعزيز الأسبقيات التنافسية المصرافية لدى المؤسسات المصرافية عينة البحث.

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد علاقة تأثير لمتطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) في تعزيز ابعاد الأسبقيات التنافسية (اسبقية الكلفة، اسبقية الجودة ، اسبقية الوقت/ التسليم، اسبقية المرونة) لدى المؤسسات المصرافية عينة البحث.

خامسا: متغيرات البحث: -

في ضوء مشكلة واهداف البحث وبناء على الجانب النظري لمتغيرات البحث فان المعالجة المنهجية تتطلب تصميم مخطط افتراضي تحدد فيه اهم علاقات الارتباط والتاثير بين متغيرات البحث: -

متغيرات الدراسة: -

1. **المتغير المستقل:** - ويتمثل المتغير المستقل متطلبات التكنولوجيا المالية (X) ومن اهم عواملها:

- المدفوعات التكنولوجية (X1)

- التمويل التكنولوجي(X2)

- الاقراض التكنولوجي (X3)

- الرقابة المالية التكنولوجية (X4)

2. **المتغير التابع:** ويتمثل المتغير التابع بالأسبقيات التنافسية (Y) ومن اهم ابعادها : -

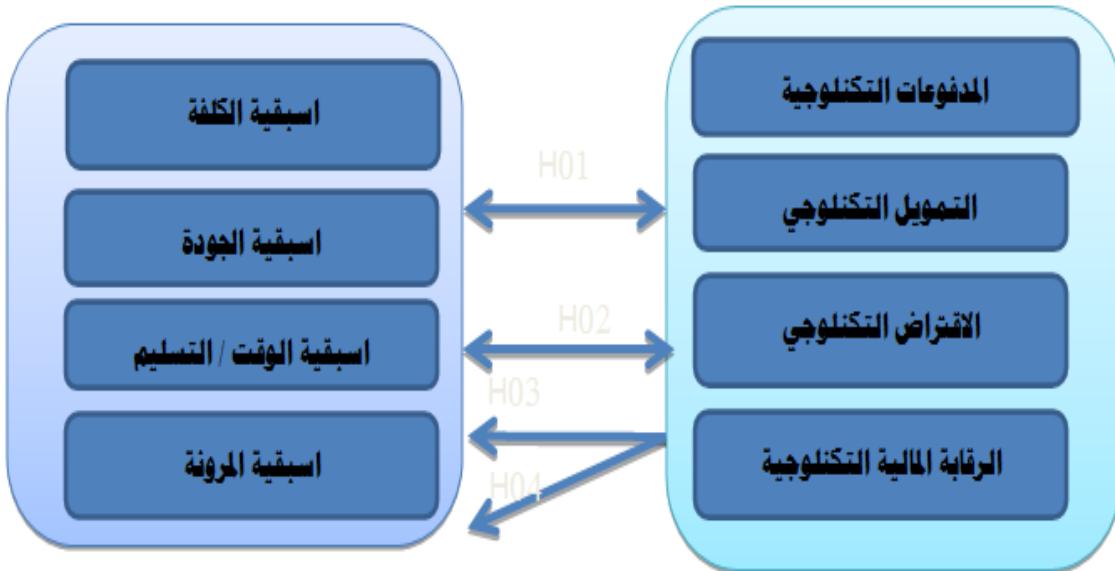
- اسبقية الكلفة (Y1)

- اسبقية الجودة (Y2)

- اسبقية الوقت/ التسليم (Y3)

- اسبقية المرونة (Y4)

والشكل الاتي يوضح المخطط الفرضي للبحث



المصدر : من اعداد الباحث

سادساً: منهج البحث: -

اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي لغرض اختبار نموذجها وفرضياتها وذلك بدراسة وتحديد العلاقة والاثر بين متغيراتها من خلال جمع البيانات ذات العلاقة بالشركة ميدان البحث .

سابعاً: الحدود المكانية والزمانية والبشرية للبحث:

تتمثل حدود البحث في الآتي:

✓ الحدود المكانية للبحث:

اتخذ الباحث من عدد من المؤسسات المصرفية في مدينة كربلاء المقدسة مكاناً للبحث.

✓ الحدود الزمانية للبحث:

ينحصر هذه البحث بمدة زمنية من حوالي 1/5/2020 الى 1/10/2020.

✓ الحدود البشرية للبحث:

ان الحدود البشرية للبحث تتمثل بالقيادات الادارية التي تم اختيارها كحدود بشرية للبحث.

ثامناً: وصف مجتمع وعينة البحث:

يمكن وصف مجتمع وعينة البحث وكالاتي:

أ- وصف مجتمع البحث: اختيرت عينة من المؤسسات المصرفية العاملة في محافظة كربلاء المقدسة وهي (المصرف العراقي للتجارة، مصرف بغداد، مصرف اشور، مصرف بابل) ميدانياً لإجراء البحث وللأسباب الآتية:

- تعتبر المصارف عينة البحث (المصرف العراقي للتجارة، مصرف بغداد، مصرف اشور، مصرف بابل) من المصارف المهمة في العراق بشكل عام ومحافظة كربلاء بشكل خاص بالإضافة الى الدور الذي تلعبه هذه المصارف في دعم الاقتصاد المحلي.

- أهمية الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف عينة البحث والتي تعد الاساس في دعم استدامة القطاع المصرف في العراقي .

- منافسة العديد من المؤسسات المصرفية العربية والأجنبية في سوق الصناعات المصرفية الذي يفرض على المصارف عينة البحث تحسين خدماتها المقدمة.

جدول رقم (1)

نبذة مختصرة عن المؤسسات المصرفية عينة البحث

نبذة مختصرة عن المصارف مجتمع البحث

أسس المصرف العراقي للتجارة في شهر تموز 2003 ككيان حكومي مستقل لعرض تسهيل استيراد وتصدير السلع والخدمات من وإلى العراق خدمة للاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل البلاد بعد أنتهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة ولتنمية الحاجات الإنسانية للعراق واعادة بناء الاقتصاد العراقي واصلاح البني التحتية وأغراض أخرى تعود بالفائدة للشعب العراقي آخذين بنظر الاعتبار الأهمية الاقتصادية للتجارة في اعادة تنشيط الاقتصاد العراقي وتحفيزه لتحقيق نمو طویل الامد.

بدأ المصرف عمله كمصرف حكومي مستقل برأسمال قدره 1,100,000 مليون ومائة الف دولار أمريكي وقد ازداد رأسماله المدفوع كما في 30/6/2016 ليصبح (26,475,845,000,000) ستة وعشرون تريليون واربعمائة وخمسة وسبعون مليار وثمانمائة وخمسة واربعون دينار عراقي.

والمصرف العراقي للتجارة أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط في قطاعي التمويل التجاري والاستثماري.

الام
مصرف
في
التجار

مصرف بغداد هو أول مصرف رُخص له في العراق، حيث أنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة (1992) واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته. وقد تأسس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي.

وقد مارس مصرف بغداد الأعمال المصرفية التجارية فقط في 25 من سبتمبر لعام 1998 ، ثم نَوَعَ محفظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية. ومصرف بغداد هو مصرف تابع لبنك برقان العضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة)، مما يجعل مصرف بغداد ضمن سبعة بنوك تعمل في الوطن العربي و هي: مصرف بغداد في العراق، بنك سوريا والخليج في سوريا، بنك الخليج الجزائري في الجزائر، بنك الأردني الكويتي في الأردن، بنك تونس العالمي في تونس، بنك برقان في الكويت وبنك الخليج المتحد في البحرين ، ويتم تقديم خدمات مالية ومصرفية لعملائنا كالاعتمادات والتمويل التجاري.

مصرف
بغداد

أسس مصرف آشور الدولي للإستثمار عام 2005 كشركة مُساهمة خاصة ضمن القطاع الخاص وأول مصرف استثماري متكامل الخدمات، ليعمل على تقديم حُزمة متكاملة من الخدمات المصرفية للمؤسسات التجارية و الأفراد في العراق. و نظراً لنمو أعمال المصرف و النجاح الذي حققه، فقد تم رفع رأسمال المصرف تباعاً ليصل في العام 2014 إلى 250 مليار دينار عراقي (215 مليون دولار تقريباً)، يُمارس المصرف أعماله من خلال نظام مَصرفِيّ أساسي متتطور لدعم نموه و خدمة عملائه، بالإضافة إلى أن المصرف يقوم بإعداد التقارير المالية الخاصة به وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية و يتم تدقيق أعماله من قبل مدققين دوليين، و يقدم المصرف خدماته عن طريق أنظمة مصرفية عالمية حديثة يمتلك مصرف آشور الدولي للإستثمار شبكة من عشرة فروع تغطي اغلب المحافظات العراقية و منتشرة في كل من بغداد و يتواجد بها ثلاثة فروع، و اربيل و يتواجد بها فرعين، بالإضافة إلى فرع واحد في كل من البصرة و تكريت و كربلاء و الموصل و السليمانية.

مصرف
آشور

يعتبر مصرف بابل من المصادر العراقية الخاصة العراقية والذى تم تأسيسه في عام 1999 برأس مال قدره 500,000,000 خمسمائه مليون دينار عراقي و بخطى ثابتة نحو الامام تم زيادة رأس المال ليصل الى 250,000,000,000 مائتان و خمسون مليار دينار عراقي بعد اقرار الهيئة العامة في الخامس عشر من شهر شباط / فبراير من عام 2014 و التي سبقته زيادة برأس المال بقدر 150,000,000,000 مائة و خمسون مليار دينار عراقي في السابع و العشرين من شهر شباط - فبراير 2013. بالرغم من تعاقب الادارات، استمر المصرف باتباع منهج يعتمد على تطوير بناء التحتية تماشيا مع تطور الصناعة المصرفية محليا، اقليميا و دوليا، بما يحقق افضل الخدمات لعملاء المصرف و حفاظا على حقوق المساهمين. يمتلك مصرف بابل لكافه قوانين البنك المركزي العراقي www.cbi.iq و كافه القوانين العراقية النافذة ذات الصلة. كما يمتلك المصرف لكافه القوانين المالية و الاقتصادية الدولية مثل قوانين فاكتا FATCA قوانين مكافحة غسل الاموال AML و الاتفاقيات الدولية لمكافحة تمويل الارهاب و يمتنع عن التعامل مع اي جهات مشبوهة او خاضعة لعقوبات دولية او محلية كما يعتمد المصرف على نظام كامل CAMLS لتقدير المخاطر و بمعدل سنوي حسب مبدأ التقييم الذاتي Self-Assessment و يطبق هذا المبدأ على كافة الادارات و فروع المصرف ..

م
و
ت

المصدر: الكراس التعريفي للمصارف مجتمع البحث

ب-وصف عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية تمثلت بمجموعة من الافراد العاملين في الادارة العليا ومدراء الخط الاول ورؤساء اقسام وشعب ومسؤولي الوحدات الانتاجية في الشركة قيد البحث، فقد تم توزيع (40) استمارة استبيان استرجع منها (37) استمارة حيث بلغت نسبة الاستجابة (0.92) ويوضح الجدول رقم (2) خصائص افراد عينة البحث

جدول رقم (2)

خصائص عينة البحث من حيث الجنس

الخاصية	الجنس	ن
ذكر	ذكر	35
انثى	انثى	2

المصدر: من اعداد الباحث

يوضح الجدول رقم (2) ان اغلب افراد عينة البحث هم كانوا من الذكور حيث بلغت نسبتهم (0.95) في حين بلغت نسبة الاناث حوالي (05%) وهذا الامر يعكس لنا طبيعة المجتمع العراقي اذا غالبا ما تكون المراكز القيادية للذكور، كما ويشير الجدول (3) الى خصائص عينة البحث من حيث العمر .

جدول رقم (3)

خصائص عينة البحث من حيث العمر

الخاصية	العمر	ن
ذكور	ذكور	35
اناث	اناث	2
الخاصية		
العمر		
ذكور	ذكور	35
اناث	اناث	2

100%	37	الكلي	
------	----	-------	--

المصدر: من اعداد الباحث

يبين الجدول رقم (3) ان النسبة الاعلى لأعمار المبحوثين تتركز في العينة التكرارية (45 - 36) حيث شكلوا (37.6%) من اجمالي افراد العينة ثم جاءت الفئة التكرارية (26 - 38) في المرتبة الثانية حيث شكلوا ما نسبته (34.7%) اما الفئة التكرارية (46 فأكثر) جاءت بالمرتبة الثالثة حيث شكلوا ما نسبته (14.9%) وهذا يعني ان اغلبهم من يمتلكون الخبرة في العمل حيث ان هذه الفئة هي المناسبة للقيام بالأعمال في مجال الادارة بالشركة حيث انهم يمتلكون النصوص العمري الذي يجعلهم يتحملون المسؤوليات الكبيرة المناطة بهم ، وجاءت الفئة التكرارية (18 - 25) في المرتبة الرابعة وبنسبة (12.9%)، ويشير الجدول (4) الى المؤهل العلمي للمبحوثين.

جدول رقم (4) خصائص عينة البحث من حيث المؤهل العلمي

%	النوع	الفئة	الخاصية	ن
%18.8	7	ثانوية فاقد	المؤهل العلمي	3
%20.8	8	دبلوم		
%57.4	21	بكالوريوس		
%3.0	1	ماجستير		
100%	37	الكلي		

المصدر: من اعداد الباحث

يبين الجدول (4) ان (57.4%) من افراد عينة البحث هم من يحملون شهادة البكالوريوس وان (20.8%) من افراد عينة البحث هم من يحملون شهادة الدبلوم وان (18.8%) من افراد عينة البحث هم من يحملون شهادة ثانوية فاقد وان (3%) من افراد عينة البحث هم من يحملون شهادة الماجستير ، وهذه النتائج تشير الى ان اغلب افراد عينة البحث هم من يحملون شهادة البكالوريوس وهذا يدل على ارتفاع المستوى العلمي لعينة البحث. كما وتم اعداد الجدول رقم (5) لبيان سنوات الخدمة في الشركة

جدول رقم (5) خصائص عينة البحث من حيث سنوات الخدمة

%	النوع	الفئة	الخاصية	ن
%23.8	9	5 سنوات فاقد	سنوات الخدمة	4
%23.8	9	10 - 6		
%31.7	12	20 - 11		
%20.8	7	21 سنة فأكثر		
%100	37	الكلي		

المصدر: من اعداد الباحث

يبين لنا الجدول ان الفئة (11-20) سنة قد احتلت اكبر نسبة من حيث سنوات الخدمة ب (31.7%) واما النسبة (23.8%) كانت للفئات (5 سنوات فاقد) ، (6 - 10) على التوالي ، اما الفئة العمرية (21 سنة فأكثر) فقد جاءت

بنسبة (20.8%) ، وهذه النتائج تدل على ان اغلب افراد عينة البحث هم من يمتلكون خدمات وظيفية تتراوح ما بين (11-20) سنة وهي خدمة تؤهلهم لامتلاك خبرة وظيفية لاداء اعمالهم الادارية على اكمل وجه، كما ويشير الجدول (6) الى عدد الدورات التدريبية لا فراد عينة البحث

جدول رقم (6) خصائص عينة البحث من حيث عدد الدورات التدريبية

الخاصية	ت
عدد الدورات التدريبية	5
لا توجد دورات تدريبية	
3 - 1	
6 - 4	
9 - 7	
فأكثر	
الكلي	
4	
11	
9	
7	
6	
37	
%10	
%30	
%25	
%20	
%15	
%100	

المصدر: من اعداد الباحث

يبين لنا الجدول (6) ان الفئة (1-3) دوره تدريبية التي تم المشاركة فيها قد حققت اعلى نسبة فقد بلغت (30%)، فقد حققت الفئة (4-6) دوره تدريبية بنسبة بلغت (25%) ، و حققت الفئة (7 - 9) دوره تدريبية نسبة (20%)، واما الفئة (10 فأكثر) كانت نسبتها (15%)، وفي المرتبة الاخيرة جاءت الفئة (لا توجد دورات تدريبية) بنسبة (10%) وهذا يدل على ان ما يقارب (90%) من افراد عينة البحث هم من خضعوا لدورات تدريبية (دوره واحدة حد كدني و عشرة دورات كحد اقصى) وهذا ما يساعد على تحسين ادائهم وتطوير مهاراتهم الادارية وحيث بلغت نسبته الافراد الذين لم يخضعوا لأي دوره تدريبية تقربيا (10%).

تاسعاً: اختبارات صدق وثبات اداة البحث:

نتائج اختبار صدق وثبات مقياس البحث (لقرارات الاستبانة) ودقة اجابات افراد عينة الدراسة حسب المتغيرات المتعلقة بالبحث:

جدول رقم (7) نتائج اختبار صدق وثبات مقياس البحث

متغيرات الدراسة	ت
المدفوعات التكنولوجية	1
التمويل التكنولوجي	2
الاقراض التكنولوجي	3
الرقابة المالية التكنولوجية	4
متغيرات التكنولوجيا المالية	
اسبقية الكلفة	5
اسبقية الجودة	6
3	
3	
3	
12	
3	
3	
0.914	
0.910	
0.946	
0.755	
0.780	
0.893	
0.890	



0.838	3	اسبقية الوقت / التسليم	7
0.755	3	اسبقية المرونة	8
0.913	12	الاسبقيات التنافسية	

المصدر: من اعداد الباحث على وفق نتائج الحاسوب باستخدام برنامج spss. V.20

يتضح من خلال نتائج الاختبار الواردة في الجدول اعلاه الى ان نسب معامل الفا كرو نباخ تشير الى وجود درجة عالة من الثبات لجميع فقرات الاستبيان حيث كان معدل الفا كرو نباخ مقبولا احصائيا ولجميع فقرات الاستبيان وذلك لكون ان جميع الفرات كانت اعلى من (60%) (Qasem,et.al,2016) (Hu,1999).

المبحث الثاني / (الاطار النظري للبحث)

للمصرف دور جوهري في تقديم الخدمات المالية الحديثة وجعلها في متناول الجمهور العام، وبذلك تساهم في بقاء المصارف وزيادة اعمالها وتقييمها في ضل التطورات التكنولوجية السريعة والمنافسة القوية التي تشهدها الساحة المصرفية اليوم، ومن هذا المنطلق يحتم على المصارف الاهتمام بالتقنيات والتكنولوجيا المالية والتي هي التقانة والابتكارات التي تسعى لمنافسة الالاليب المالية التقليدية عند تقديم خدماتها المالية، وسوف يتم تناول هذا الموضوع من خلال التطرق الى مفهوم التكنولوجيا المالية واهميتها واهم متطلبات تطبيقها.

اولا: التكنولوجيا المالية : المفهوم والأهمية والمتطلبات:

1. مفهوم التكنولوجيا المالية :

الเทคโนโลยيا المالية مجال جديد مستقطب للشركات الناشئة التي ترغب في تحقيق أرباح طائلة ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة والحنكة في هذا المجال، فهي تجمع ما بين البرمجيات المتقدمة والجانب المالي للبنوك لتقديم مزيج من الخدمات المالية متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية والتحويل الإلكتروني للأموال.

ان التكنولوجيا المالية Fintech هو مفهوم يطلق على استخدام التقنيات في التعاملات المالية التي تسهم في تحسين الخدمات المالية التقليدية وتقديمها الى اكبر شريحة من المستفيدين من خارج الانظمة المالية التقليدية، وقد تبينت اراء الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم التكنولوجيا المالية، فيشير (Schindler,2017:2) الى ان التكنولوجيا المالية هي الابتكار المالي التقني الذي قد يؤدي الى ابتكار جديد في نماذج العمل والتطبيقات والعمليات والمنتجات او الخدمات المرتبطة بها بالشكل الذي ينعكس ماديا على الاسواق والمؤسسات المالية وتوفير الاموال ، ويرى ايضا (Giodana,2017:6) بأنها صناعة اقتصادية تتكون من شركات تستخدم في نشاطها التكنولوجيا من اجل صنع انظمة مالية اكثر كفاءة وبنالي فهي جزء ناتج عن تقاطع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا من خلال التركيز على التكنولوجيا ودخول الاسواق من خلال منتجات وخدمات مبتكرة ، ويرى (Rainer et al,2018:235) ان التكنولوجيا المالية هي مجموعة من الخدمات الرقمية الجديدة في مجال المعلومات المالية مثل التخطيط المالي والاستثمارات المالية والمدفوعات والتمويل والاستثمارات، وأشار (Lee&Gin,2015:2) بأنها الخدمات المبتكرة والمنتجات المقدمة عبر التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول واستخدام العملات المشفرة مثل عملة Blockchain, Bitcoin عملة بدل من العملات التقليدية، ويرى ايضا (Ozli,2018:231) ان مصطلح التكنولوجيا المالية يشير الى تقديم الخدمات المالية والمصرفية من خلال الابتكار التكنولوجي الحديث بواسطة برامج الكمبيوتر والخوارزميات، ويرى (Huma Haider,2018:2) ان التكنولوجيا المالية هي حزمة واسعة من الخدمات المالية الإلكترونية والتي تمتاز بأنها ملائمة وبأسعار معقولة واقل من الخدمات التقليدية وبالشكل الذي يخدم الفئات محدودة الدخل بالإضافة الى دورها في تحسين حالتهم الاقتصادية.

2. اهمية التكنولوجيا المالية :

وتمثل اهمية التكنولوجيا المالية من خلال: (Liudmila,2016) , (Nassiry,2018:6), (Ozili,2018:229)

(AmerDuglas&et al,2015:1)

أ. تمثل التكنولوجيا المالية احدى اهم القواعد الرئيسية في خدمة المستفيدين من خلال منتجاتها وخدماتها المالية الحديثة ومن خلال ما تقدمه من تقنيات من تقنيات كبيرة للمؤسسات المصرفية وبالشكل الذي يساعدها في من تعزيز مصادر التمويل.

ب. تساهم التكنولوجيا المالية في خفض التكاليف وزيادة رؤوس الاموال بالكمية والسرعة المناسبين لجميع المستفيدين.

ت. للبنوك دوراً بارزاً في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد من خلال تزويد الشركات والافراد سهولة الوصول الى مجموعة من الادوات المالية مثل التسهيلات الائتمانية والنفقات الائتمانية وزيادة حجم التعاملات المالية.

ث. تكمن أهمية التكنولوجيا المالية من حيث انها تفرض على المنظمين والمشاركين في السوق تحديات في الموارنة ما بين العوائد والمخاطر المحتملة للابتكارات المالية الحديثة لضمان استمراريتها وبقائهم في السوق.

ج. كما تتمثل أهمية التكنولوجيا المالية من حيث توفير الخدمات المالية على مدار السنة وخلال 24 ساعة وهذا عكس المصارف التقليدية.

3. أهداف التكنولوجيا المالية:

تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق الآتي: (العنزي، 2018)، (Bennett, 2016)، (Stephen, 2018)

: (Liudmila, 2016)

أ. تكلفة أقل: تسعى التكنولوجيا المالية الى خفض التكاليف الحالية، وبالتالي يسمح لاكبر عدد من المستخدمين للوصول الى الخدمات المالية وخاصة الشركات والافراد الغير مخدومين مصرفيًا.

ب. تحقيق خصوصية اكبر: حيث ان الخدمات والمنتجات التي تقدمها التكنولوجيا المالية مصممة وفقاً لرغبات الزبائن الشخصية فكل مصرف له حاجات مختلفة عن المصارف الاخرى ويمكن الوصول الى ذلك من خلال عدد من القنوات.

ت. تحقيق سرعة اكبر: حين ان خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الاجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وترة اسرع للعمليات.

ث. تحقيق الانتشار: ان خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تعتبر عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية معينة.

ج. المقارنة: حيث ان خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة والأسعار.

4. متطلبات التكنولوجيا المالية:

لقد اختلف الكتاب والباحثين في تحديد ما يمكن من خلاله قياس التكنولوجيا المالية، فنفهم من اسمها ب مجالات التكنولوجيا المالية والبعض الاخر ما اطلق عليها بقطاعات التكنولوجيا المالية وهنالك من اطلق عليها بخدمات التكنولوجيا المالية فعلى الرغم من اختلاف التسميات الا انها تعطي نفس المعنى ونفس المضمون، وعليه فأن متطلبات التكنولوجيا المالية تتمثل بالآتي :

(Carmona et al,2019)، (Saksonova,2017)، (Nycedc,2015)، (Kelven,2018)، (Truong,2016)، (الحافظ، 2017)، (النحاس، 2017)، (عبد الرحيم، 2018):

1. المدفوعات التكنولوجية: وهي عملية احالة الدفع الالكتروني بدلاً من الدفع التقليدي من خلال التركيز على تحسين عملية الدفع من حيث الكفاءة والامان والسرعة وراحة المستفيدين، فقد شهد هذا النظام تحولاً كبيراً في كيفية بدأ المدفوعات ومعالجتها وخاصة مع بدأ الهواتف الذكية وظهور الدفع عبر الهاتف والنقل، كما واطلقت التكنولوجيا المالية سلسلة من التطبيقات والخدمات المالية الالكترونية للعديد من اشكال الدفع وفقاً لأهداف واحتياجات المستخدمين، كما وفرت للزبائن اجراء جميع مدفوعاتهم بشكل الكتروني.

2. التمويل التكنولوجي: وهو عملية الحصول على الاموال من المصارف باستخدام التكنولوجيا للعمل في انشطة متعددة المصادر، فهي شكل من اشكال جمع الاموال باستخدام الانترنت وبالشكل الذي يتيح للزبائن تعبئة الاموال من مختلف الناس والشركات باستخدام موقع التواصل والشبكات الاجتماعية الاخرى وبشكل اكبر سهولة من المصارف التقليدية.

3. الاقتراض التكنولوجي: وهي عملية اتحادة الاموال للشركات والافراد الكترونيا دون اللجوء الى المصارف التقليدية، وهو ما يطلق عليه بالاقتراض الغير مصرفي القائم على التكنولوجيا من خلال اتحادة امكانية الوصول الى البيانات فباستخدام الخوارزميات المتطرورة وقوة الحوسبة تمكنت الشركات الجديدة من التنفس مع البنوك التقليدية من خلال تقديمها لخدمات جديدة الكترونية تمثلت بالقرض الالكتروني (التكنولوجي).

4. الرقابة المالية التكنولوجية: ويقصد بها التأكيد من فاعلية الوظائف والعمليات المالية والتكنولوجية ورقابة الاداء المالي التقني وفقاً للتعليمات الموضوعة والعم على تشخيص مكامن الضعف والخلل والعمل على معالجة الاخطاء ومنع تكرارها.

ثانياً: الاسباب النافذية : المفهوم، الاممية، الانواع:

١. مفهوم الاسبقيات التنافسية:

ويشير (كريدي، 2007:31) إلى أن الأسقيف التنافسية هي مجموعة من المهام الواجب القيام بها من أجل دعم الميزة التنافسية للمؤسسات المصرفية في السوق والتي تضمن زيادة الخدمات المصرفية المقدمة وتحقيق الارباح والتي تعتمد على عدة عناصر منها الكلفة وجودة الخدمات والمرؤنة في التوزيع بالإضافة إلى التسليم في الوقت المناسب، ويبرر ايضا (قديل، 2015:31) إلى أنها الاستراتيجية التي تتبعها المؤسسات من أجل أن تساعدها على زيادة قدرتها وتطوير وتعزيز الميزة التنافسية وتدعم متطلبات السوق وحاجاته وتحقيق الهدف التنافسية بنجاح، وينظر (Naqshbandi & Idris, 2012:264) إلى أن الأسقيف التنافسية هي التفضيلات الاستراتيجية أو الطرق التي تمكن المؤسسة من اختيار السوق المناسب والتنافس فيه، ويشير (عبدالله، 2016:29) إلى أن الأسقيف التنافسية هي الحلقة الحاسمة التي تتمكن المؤسسات من تحقيق أعلى مراكز التنافسية داخل البيئة السوقية وتزايد قدرتها على التنافسية من خلال تعزيز إدائها.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث الى ان الاسبقيات التافسية هي الغاية التي تسعى الى تحقيقها كل المؤسسات على اختلاف توجهاتها ويتطلب تحقيقها وضع استراتيجيات واتخاذ قرارات ادارية حاسمة والتي من شأنها ضمان مكانة المؤسسات، وبالتالي فهي القدرات التي تخلق للمؤسسة ميزة تنافسية تساعدها على تحقيق التفوق والافضليه على لمنافسيه في السوق وهذا من خلال القدرات التي تمتلكها المؤسسة والتي تقودها الى المزايا التنافسية

2. أهمية الأسواق التنافسية:

ان امتلاك المؤسسة للابتكارات التأمينية تزيد ومن قدرتها على التقدم والاستمرار في ضل التغيرات الحديثة وان امتلاك المنافسة وتظهر اهمية الابتكارات التأمينية من خلال الاتي: (قديل، 2012:33)، (Kongkiti,2007)، (الطائي، 2013:74)، (Russell& Taylor,2000)، (Davis et al,2003)، (Heizer& Render,2001)، (النجار، محسن، 2004:52)، (العلي، 2009:67)، (Wheelen& Hunger,2006)، (سلمي، 2001:104) ان تبني الابتكارات التأمينية تساهم في تكوين حصة سوقية تزيد من قدرة المؤسسة على الاستمرار والتقدم.

ب. المساهمة بشكل فاعل في كسب رضا الزبون وزيادة ربحية المؤسسة.
ت. تعمل الاسبقة التنافسية في ايجاد احدث الاستراتيجيات والخطط الطبقية في الاداء مع توظيف الابداع والابتكار لدى العاملين.

ث. تبرز أهمية الأساليب التنافسية من خلال القدرة على تحقيق حاجات المستهلك أو القيمة التي يمكن الحصول عليها من خلال المنتج أو الخدمة مثلاً قصر مدة التوريد أو الجودة العالية للمنتج أو الخدمة.

ج. تكمن أهمية الأساليب التنافسية من خلال تلبية حاجات وتوقعات الزبائن في الحصول في منتج او خدمة ذو جودة عالية وسرعة وسهولة التسليم وابتكار لمنتجات وخدمات جديدة لأجل الحصول على مكانه في السوق اكبر من المنافسين مما يؤدي الى زيادة المبيعات وتحقيق الارباح.

ح. تعتبر عاملاً حاسماً في تطوير استراتيجيات المؤسسة.

خ. تعتبر عاملاً حاسماً في تحقيق التفوق التنافسي.

د. المساعدة في التوسيع في تقديم منتجات وخدمات الى الاسواق الجديدة ومن ثم زيادة حصتها السوقية وتدعم مركزها التناصي.

المساعدة في تحقيق الكفاءة والفاعلية، حيث ان الكفاءة تمثل معياراً للنجاح من خلال الكافية المنخفضة والارتفاعية العالية، اما الفاعلية فهي قدرة المؤسسة في تلبية معايير معينة مثل جداول التسليم والمقدرة التقنية الازمة لتحقيق الاهداف.

ر. المساهمة في تعزيز قدرة المؤسسة في المنافسة والبقاء في ميدان الاعمال لأن المؤسسة تكون قادرة في مواجهة تهديدات المنافسين في ميدان الاعمال.

3. انواع الاسبقيات التنافسية:

ان الاسبقيات التافسية ينصب اهتمامها في تحويل رغبات السوق الى مجالات مستهدفة تفذها انشطة المنظمة سعياً وراء تحقيق الميزة التافسية، ومن خلال متابعة اراء الكتاب والباحثين وجدنا نوع من

التطابق في وجهات نظرهم ومنهم (العطار، 2010: 70)، (اللامي، 2008: 20)، (الهاشمي، Collier,2007 (45: 2006)، (البكري، (Evans &

(Krajewski & Ritzman, 2010) وقد تمثلت آرائهم بالأبعاد الآتية (اسبقية الكفاءة، اسبقية لجودة، اسبقية الوقت، اسبقية المرونة) وان كلًا منها تعد بمثابة اسبقية تنافسية لل المؤسسة:

اسبقية الكلفة: ان الكلفة المنخفضة تعد البعد التنافسي الذي تستند اليه المؤسسة في سعيها للمحافظة في او تعزيز الحصة السوقية والتمتع بمزايا اقتصadiات الحجم وتعويض انخفاض هامش الربح الناتج عن تخفيض السعر، وبالتالي فأن اسبقية الكلفة تعنى القدرة على تصميم وتصنيع وتسويق منتج او خدمة بأقل تكاليف مقارنة مع المؤسسات المنافسة، فهي احدى الابعاد التي تعتمد عليها المؤسسة في المنافسة في السوق لتقديم منتجات تتصف بالتكلفة المنخفضة دون التأثير على الجودة، فهي تعتبر احدى العوامل الحاسمة في تعزيز الموقف التنافسي للمؤسسة من خلال تقديم منتجات وخدمات بأقل التكاليف مما يؤدي الى زيادة الحصة السوقية.

اسبقية الجودة: تستخدم المؤسسات هذا البعد لتحقيق التفوق التنافسي وذلك لأنه من خلاله تستطيع المؤسسة البقاء والاستمرار والحصول على القيمة المتوقعة التي تتناسب مع رسالتها وهذا يتطلب منها تحديد احتياجات وتوقعات الزبائن ورغباتهم عن الجودة، وبعد الجودة من المزايا التنافسية المهمة التي تشير إلى أداء الاعمال بصورة صحيحة منذ الوهلة الأولى والقدرة على تقديم خدمات ومنتجات تتلاءم مع احتياجات الزبائن، وتهدف الجودة إلى تحسين وتطوير الأداء وتقليل التكاليف والتحكم في الوقت وتحقيق متطلبات السوق والعمل بروح الفريق الواحد.

التسليم / الوقت: تعد سرعة التسليم من الوسائل المهمة والمميزة وتعني امكانية المؤسسة في تقليل وقت تسليم المنتج والخدمة، و تستطيع المؤسسة من مواجهة منافسيها من خلال تقديم منتجاتها وخدماتها في اقل وقت ممكن وفي الوقت المحدد وبدون تأخير وبذلك سوف تكتسب المؤسسة سمعة جيدة تسمح لها بالفوز بجزء من الطلب الموجه، السوقة.

ث. اسبقية المرونة: تعد اسبقية المرونة احدى اهم المرتكزات التي تعتمد عليها المؤسسة في انجاح اعمالها وتميزها على المنافسين، ويقصد بها قدرة المؤسسة على الاستجابة بفاعليه للظروف والمتغيرات كالمرادفة السريعة لتغير حجم الانتاج وتغيير مزيج المنتجات وتخسيص المنتجات وادخال تكنولوجيا جديدة او منتجات جديدة.

المبحث الثالث / (الاطار العلمي للبحث)

يتم في هذا المبحث عرض التحليل الوصفي الاحصائي لمتغيرات البحث من خلال الادوات الاحصائية كالوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وعلاقت الارتباط والتأثير لمتغيرات البحث المستقلة والمحضدة واختبار الفرضيات، ومن خلال المحاور الآتية:

اولاً: وصف وتحليل نتائج متغيرات البحث: يتناول هذا المحور وصف وتشخيص اراء عينة البحث، أذ انه يتضمن عرض البيانات التي أظهرتها استمارة الاستبيان وتحليل استجابات افراد العينة فيما يخص متغيري البحث متطلبات التصنيع الرشيق والاستراتيجيات التنافسية.

أ. وصف وتحليل نتائج متغير متطلبات التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية)، إذ يشير الجدول (8) إلى الوصف العام لآراء واستجابات أفراد عينة البحث.

التوزيع التكراري والوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لإجابات افراد العينة لمتغير متطلبات التكنولوجيا المالية .

التوزيعات التكرارية والتنسب المئوية



الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المؤشر	المتغير المستقل
		%	%	%	%	%		
1.15	4.41	5.4	0.0	2.7	32.4	59.5	يعتمد مصرفكم على الدفع الإلكتروني بدلاً من الدفع التقليدي.	التدفقات التكنولوجية
1.02	4.05	5.4	8.1	8.1	32.4	45.9		
0.97	3.92	8.1	5.4	0.0	59.5	27.0		
0.99	3.98	6.3	4.5	3.6	41.43	44.13	يتيح مصرفكم للزبائن اجراء جميع مدفوعاتهم الكترونياً في اي وقت وبشكل امن.	المؤشر الكلي
		10.8		3.6	85.56			
1.05	4.14	5.4	0.0	10.8	43.2	40.5	يحصل مصرفكم على الاموال من مصادر التمويل الالكترونيأ.	X1
0.93	3.76	8.1	10.8	8.1	43.2	29.7	توفر في مصرفكم تكنولوجيا يمكن من خلالها تمويل زبائنه الكترونياً.	X2
1.02	4.05	0.0	10.8	10.8	40.5	37.8	يمكن مصرفكم زبائنه من استلام اموالهم من الاخرين الالكترونياً.	X3
1.05	4.14	4.2	7.2	9.9	42.3	36	يتيح مصرفكم على الوسائل الالكترونية في منح القروض.	المؤشر الكلي
		11. 4		9.9	78.3			
1.16	4.43	0.0	0.0	5.4	45.9	48.6	X1	الافتراضات التكنولوجية
0.97	3.89	5.4	10.8	8.1	40.5	35.1	يسهم مصرفكم للمقرضين بسداد القروض التي عليهم من خلال الوسائل الالكترونية.	X2
0.90	3.65	13.5	5.4	10.8	43.2	27.0	يطور مصرفكم الادوات التكنولوجية المستخدمة في منح القروض.	X3
1.16	4.43	6.3	5.4	7.8	43.2	36.9	يراقب مصرفكم الكترونياً اداء العمليات المالية فيه.	المؤشر الكلي
		11.7		7.8	80.1			
0.99	3.97	2.7	5.4	8.1	59.5	24.3	X1	النماذج المالية التكنولوجية
1.08	4.22	5.4	2.7	2.7	43.2	45.9	يحدد مصرفكم المشاكل التي تعيق تقديم الخدمات المالية تكنولوجيا.	X2
0.89	3.59	10.8	16.2	10.8	27.0	35.1	يطور مصرفكم ادوات الرقابة المالية التكنولوجيا باستمار لتحقيق الكفاءة في العمل	X3

0.96	3.89	6.3	8.1	7.2	43.2	35.1			المؤشر الكلي
		14.86		7.2		78.3			
		14.19		8.11		78.3			

ب. المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

ويتضح من الجدول (8) ما يأتي: -

1. متطلبات المدفوعات التكنولوجية:

يلاحظ من الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق ايجابية بين الافراد المبحوثين قدرها (85.56%) وبلغت نسبة المحايدين (3.6%) وعدم الاتفاق (10.8%) والذي جاء كله بوسط حسابي (3.98) وبانحراف معياري (0.99) ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X1) الذي ينص على أن يعتمد مصرفكم على الدفع الإلكتروني بدلاً من الدفع التقليدي. و جاء هذا المؤشر بوسط حسابي (4.41) وبانحراف معياري (1.15) وهذه النتيجة تشير إلى ان المصارف عينة البحث يستخدمون الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية في تنفيذ كافة مدفوعاتهم إلى كافة المتعاملين بشكل أكثر من الدفع التقليدي اليدوي، والمؤشر (X2) الذي ينص على أن يوجد في مصرفكم اشكال متنوعة للدفع الإلكتروني تتناسب مع احتياجات المستفيدين. والذي جاء بوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (1.02) ، والمؤشر (X3) الذي ينص على أنه يتيح مصرفكم للزبائن اجراء جميع مدفوعاتهم الكترونياً في اي وقت وبشكل امن، إذ الذي جاء بوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.97).

2. التمويل التكنولوجي:

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية وایجابية بين الافراد المبحوثين قدرها (78.3%) وفيما بلغت نسبة المحايدين (9.09%) وبلغت نسبة عدم الاتفاق (4.11%) كما وبلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (4.14) وبانحراف معياري (1.05) ومن اهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق هو المؤشر (X1) والذي ينص أن يحصل مصرفكم على الاموال من مصادر التمويل الإلكترونية، وجاء كله بوسط حسابي (4.14) وبانحراف معياري (1.05) وكذلك والمؤشر (X3) الذي ينص أن يمكن مصرفكم زبائنه من استلام اموالهم من الآخرين الإلكترونياً، والذي جاء بوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (1.02) والمؤشر (X2) والذي ينص على ان تتوفر في مصرفكم تكنولوجيا يمكن من خلالها تمويل زبائنه الكترونياً، الذي جاء بوسط حسابي (3.76) وبانحراف معياري (0.93).

3. متطلبات الافتراض التكنولوجي:

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية وایجابية بين الافراد المبحوثين قدرها (80.1%) وفيما بلغت نسبة المحايدين (7.8%) وبلغت نسبة عدم الاتفاق (11.8%) كما وبلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (4.43) وبانحراف معياري (1.16) ومن اهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق هو المؤشر (X1) والذي ينص أن يعتمد مصرفكم على الوسائل الكترونية في منح القروض، وجاء كله بوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (1.16) وكذلك والمؤشر (X2) يسمح مصرفكم للمقرضين بسداد القروض التي عليهم من خلال الوسائل الإلكترونية، والذي جاء بوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.97) والمؤشر (X3) والذي ينص على ان يطور مصرفكم الادوات التكنولوجية المستخدمة في منح القروض، الذي جاء بوسط حسابي (3.65) وبانحراف معياري (0.90).

4. متطلبات الرقابة المالية التكنولوجية:

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية وایجابية بين الافراد المبحوثين قدرها (78.3%)، فيما بلغت نسبة المحايدين (7.2%)، وبلغت نسبة وعدم الاتفاق (14.86%) والذي جاء كله بوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.96)، ومن بين اهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X2) الذي ينص على أن يحدد مصرفكم المشاكل التي تعيق تقديم الخدمات المالية تكنولوجيا، وجاء كله بوسط حسابي (4.22) وبانحراف معياري (1.08) وكذلك والمؤشر (X1) الذي ينص على أن يراقب مصرفكم الكترونياً اداء العمليات المالية فيه، الذي جاء بوسط حسابي (3.97) وبانحراف معياري (0.99) والمؤشر (X3) الذي ينص على أن يطور مصرفكم ادوات الرقابة المالية التكنولوجيا باستمرار لتحقيق الكفاءة في العمل الذي جاء بوسط حسابي (3.59) وبانحراف معياري (0.96).

ب. وصف وتحليل نتائج متغير الاسبقيات التناصصية وهي (اسبقية الكلفة ، اسبقية الجودة ، اسبقية الوقت / لتسليم، اسبقية المرونة) إذ يشير الجدول (9) إلى الوصف العام لآراء واستجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (9)

التوزيع التكراري والوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المؤوي لإجابات افراد العينة لمتغير الاسبقيات التناصصية المصرفية



التوزيعات التكرارية والنسب المئوية								المؤشر	المتغير المستقل	
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة				
		%	%	%	%	%				
1.15	4.41	5.4	0.0	2.7	32.4	59.5	هل الكلف المباشرة منخفضة في مصرفكم مقارتنا بالمنافسين.	X1	بيانات القدرة	
1.02	4.05	5.4	8.1	8.1	32.4	45.9	هل الكلف الغير مباشرة منخفضة في مصرفكم مقارتنا بالمنافسين	X2		
0.97	3.92	8.1	5.4	0.0	59.5	27.0	هل يهتم مصرفكم بتخفيض التكاليف قدر الامكان	X3		
0.99	3.98	9.5	4.7	4.73	40.5	40.54	بيانات الكلية	المؤشر الكلي	بيانات القدرة	
		14.19		4.73	81.08					
1.05	4.14	5.4	0.0	10.8	43.2	40.5	يلاحظ مصرفكم رضا الزبائن عن الخدمات المصرفية المقدمة.	X1		
0.93	3.76	8.1	10.8	8.1	43.2	29.7	خدماتكم المصرفية مطابقة للمواصفات المعمول فيها.	X2		
1.02	4.05	0.0	10.8	10.8	40.5	37.8	يقوم مصرفكم بعمليات تقييم لجودة الخدمات المقدمة.	X3	بيانات القدرة / التسلية	
1.05	4.14	6.1	6.8	11.49	41.2	34.46	بيانات الكلية	المؤشر الكلي		
		12.84		11.49	75.68					
1.16	4.43	0.0	0.0	5.4	45.9	48.6	يلبي مصرفكم حاجات الزبائن بالسرعة المطلوبة.	X1		
0.97	3.89	5.4	10.8	8.1	40.5	35.1	مدة انتظار الزبائن للحصول على الخدمة قصير في مصرفكم.	X2		
0.90	3.65	13.5	5.4	10.8	43.2	27.0	يلتزم مصرفكم بالمواعيد المحددة مسبقاً للزبائن بدقة.	X3	بيانات القدرة / التسلية	
1.16	4.43	9.5	5.4	8.11	41.2	35.81	بيانات الكلية	المؤشر الكلي		
		14.9		8.11	77.03					
1.16	4.43	0.0	0.0	5.4	45.9	48.6	يستجيب مصرفكم للأعداد الكبيرة من الزبائن في الحالات الاستثنائية دون زيادة التكاليف.	X1		
1.02	4.05	0.0	10.8	10.8	40.5	37.8	لدى مصرفكم القدرة على تقديم خدمات مصرفية جديدة (استخدام خدمات وسائل جديدة) لا يمتلكها المنافسين.	X2	بيانات المرونة	

1.15	4.41	5.4	0.0	2.7	32.4	59.5	يمتلك مصرفكم مزيج خدمات مصرية متنوعة.	X3	
1.11	4.29	1.8	3.6	6.3	39.6	48.63		المؤشر الكلى	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

ويتضح من الجدول (9) ما يأتي:
1. اسبقية الكلفة :

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية و ايجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (81.08%) فيما وبلغت نسبة المحايدين (4.73%)، وبلغت نسبة وعدم الاتفاق (14.19%) والذي جاء كله بوسط حسابي (3.98) وبانحراف معياري (0.99) ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X1) الذي ينص على ان هل الكلف المباشرة منخفضة في مصرفكم مقارنتا بالمنافسين، وجاء كله بوسط حسابي (4.14) وبانحراف معياري (1.05) وكذلك المؤشر (X2) الذي ينص على أن هل الكلف الغير مباشره منخفضة في مصرفكم مقارنتا بالمنافسين الذي جاء بوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (1.02) والمؤشر (X3) الذي ينص أن هل يهتم مصرفكم بتخفيض التكاليف قدر الامكان، الذي جاء بوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.97).

2.

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية و ايجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (75.68%) فيما وبلغت نسبة المحايدين (11.49%)، وبلغت نسبة وعدم الاتفاق (12.84%) والذي جاء كله بوسط حسابي (4.14) وبانحراف معياري (1.05) ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X1) الذي ينص على ان هل يلاحظ مصرفكم رضا الزبائن عن الخدمات المصرفية المقدمة، وجاء كله بوسط حسابي (4.41) وبانحراف معياري (1.15) وكذلك والمؤشر (X3) الذي ينص على أن يقوم مصرفكم بعمليات تقييم لجودة الخدمات المقدمة، الذي جاء بوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (1.02) والمؤشر (X2) الذي ينص أن هل خدماتكم المصرفية مطابقة للمواصفات المعول فيها، الذي جاء بوسط حسابي (3.76) وبانحراف معياري (0.93).

3.

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية و ايجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (77.03%) فيما وبلغت نسبة المحايدين (8.11%)، وبلغت نسبة وعدم الاتفاق (14.9%) والذي جاء كله بوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (1.16) ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X1) الذي ينص على ان هل يلبي مصرفكم حاجات الزبائن بالسرعة المطلوبة، وجاء كله بوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (1.16) وكذلك المؤشر (X2) الذي ينص على أن هل مدة انتظار الزبائن للحصول على الخدمة قصيرة في مصرفكم، الذي جاء بوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.99) والمؤشر (X3) الذي ينص أن يلتزم مصرفكم بالمواعيد المحددة مسبقاً للزبائن بدقة، الذي جاء بوسط حسابي (3.65) وبانحراف معياري (0.90).

4.

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه وجود نسبة اتفاق عالية و ايجابية بين الأفراد المبحوثين قدرها (88.23%) فيما وبلغت نسبة المحايدين (6.3%)، وبلغت نسبة وعدم الاتفاق (2.7%) والذي جاء كله بوسط حسابي (4.29) وبانحراف معياري (1.11) ومن بين أهم المؤشرات التي عززت نسبة الاتفاق الإيجابية هو المؤشر (X1) الذي ينص على ان يستجيب مصرفكم للأعداد الكبيرة من الزبائن في الحالات الاستثنائية دون زيادة التكاليف، وجاء كله بوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (1.16) وكذلك والمؤشر (X3) الذي ينص على أن يمتلك مصرفكم مزيج خدمات مصرية متنوعة.. الذي جاء بوسط حسابي (4.41) وبانحراف معياري (1.15) والمؤشر (X2) الذي ينص أن لدى مصرفكم القدرة على تقديم خدمات مصرية جديدة (استخدام خدمات وسائل جديدة) لا يمتلكها المنافسين، الذي جاء بوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (1.02).

ثانياً: علاقات الارتباط بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية في المؤسسات المصرفية قيد البحث.
لغرض اختبار الفرضية الاولى تم اعداد الجدول رقم (10)



الجدول (10)

نتائج علاقة الارتباط بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية على مستوى الكلي

متطلبات التكنولوجيا المالية	المتغير المستقل	المتغير التابع
		الاسبقيات التنافسية المصرفية
*0.752		

* $P \leq$

0,05

N = 37

المصدر: من اعداد الباحث على وفق نتائج الحاسوب باستخدام برنامج Spss.v.20

تشير نتائج التحليل في الجدول (10) إلى وجود علاقة ارتباط معنوي بين اجمالي متطلبات التكنولوجيا المالية واجمالي الاسبقيات التنافسية من وجها نظر الأفراد المبحوثين في المؤسسات المصرفية ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.752)* عند مستوى معنوية (0.05) ، وهذا يعني انه كلما زاد اهتمام المؤسسات المصرفية بتوفير متطلبات التكنولوجيا المالية بالشكل الذي يساعد على تقديم الخدمات المصرفية لجميع الأفراد والمؤسسات وفي الوقت المناسب وبالكلفة الاقل وعلى مدار السنة ولمدة 24 ساعة والذي سيعزز من الاسبقيات التنافسية، وبهذا فإننا نرفض الفرضية الاولى فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية.

الجدول (11)

نتائج علاقة الارتباط بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية على مستوى الابعاد

المؤشر الكلي	الرقابة المالية التكنولوجية	الاقراض التكنولوجي	التمويل التكنولوجي	المدفوعات التكنولوجية	المتغير المستقل	
					اسبقية الكلفة	اسبقية الجودة
*0.668	*0.592	*0.576	*0.689	*0.692	اسبقية الكلفة	اسبقية الجودة
*0.672	*0.411	*0.547	*0.671	*0.642	اسبقية الوقت / التسليم	اسبقية المرونة
*0.554	*0.487	*0.561	*0.401	*0.459		
*0.642	*0.692	*0.671	*0.429	*0.603		
*0.628	*0.563	*0.529	*0.618	*0.636		
المؤشر الكلي						

* $P \leq 0,05$

N = 37

المصدر: من اعداد الباحث على وفق نتائج الحاسوب باستخدام برنامج Spss.v.20

تسعى هذه الفقرة على التحقق من صحة الفرضية الثانية التي تنص عدم وجود علاقة ارتباط معنوي بين متطلبات التكنولوجيا المالية بمتغيراته الفرعية في الاسبقيات التنافسية، وتشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول (11) إلى أن متطلبات التكنولوجيا المالية ذات ارتباط معنوي في الاسبقيات التنافسية وانحصر معامل هذه العلاقة بين (0.397*, 0.692*) ، وهذا يعني ان قيام المؤسسات المصرفية باستخدام الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفية بصورة إلكترونية ويكون من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية في تقديم القروض ومنها وأيضا السماح للمقرضين بسداد القروض المترتبة عليهم باستخدام الوسائل الإلكترونية وكذلك السماح للزبائن بأداء كافة مدفوعاتهم باستخدام الوسائل الإلكترونية التكنولوجية وبأعلى

مستويات الامان وايضا قيام لمصارف باستخدام الوسائل التكنولوجية بالحصول على مصادر التمويل وايضا السماح للزبائن باستلام الاموال من الاخرين وبصورة الالكترونية وايضا استخدام وسائل الرقابة المالية الالكترونية لمراقبة اداء كافة العمليات المالية وبصورة الالكترونية والعمل على حل كافة المشكلات التي تعيق تقديم الخدمات وهذا مما يساعد على تعزيز الاسبقيات التنافسية لهذه المؤسسات فيما يتعلق بتعزيز اسبقية الكلفة من خلال العمل على تخفيف التكاليف المباشرة والغير ومبشرة قدر الامان مما ينعكس على تخفيف اسعار الخدمات المقدمة الى الزبائن، وايضا تعزيز اسبقية الجودة من خلال العمل على تقديم الخدمات وفق المواصفات المعمول فيها والعمل على تقييم جودة الخدمات المقدمة بما يعزز من رضا الزبائن، وايضا العمل على تعزيز اسبقية الوقت/ التسليم وذلك من خلال العمل على تقديم الخدمات المصرفية في الوقت والمكان المحدد للزبائن وبصورة الالكترونية، وتعزيز اسبقية المرونة من الاستجابة السريعة للتغيرات في بآدوار الزبائن وايضا الاستجابة السريعة في تقديم الخدمات جديد وفقا للتغيرات في البيئة السوقية وايضا القدرة على تقديم مزيج من الخدمات المصرفية المتعددة. ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الثانية التي تنص على وجود ارتباط معنوي بين التكنولوجيا المالية بمتطلباتها في الاسبقيات التنافسية بابعادها.

الجدول (12)

نتائج علاقة التأثير بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية على مستوى الكلي

T		F		R^2	التكنولوجيا المالية		المتغير المستقل
الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة		B1	B0	
2.281	*8.267	3.235	*38.108	0,571	0.923	0.811	الاسبقيات التنافسية

* $P \leq 0.05$

DF (35.1)

N = 37

المصدر: من اعداد الباحث على وفق نتائج الحاسوب باستخدام برنامج Spss.v.20

تشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول (12) إلى أن للتكنولوجيا المالية ذو تأثير ذو دلالة معنوية في تعزيز الاستراتيجيات التنافسية ويدعم ذلك قيمة (F) البالغة (38.108*) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.235) عند درجتي حرية (35.1) ومستوى معنوية (0.05) ويستدل من قيمة معامل التحديد (R²) البالغة (0,571) ويدعم ذلك قيمة معامل الانحدار (Beta) (0.923) وعزز ذلك قيمة (t) المحسوبة (8.2670*) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.281) وعلى ما تقدم فإننا نرفض فرضية الثالثة وهي العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تأثير ذو دلالة معنوية للتكنولوجيا المالية في تعزيز الاسبقيات التنافسية.

الجدول (13)

نتائج علاقة التأثير بين متطلبات التكنولوجيا المالية والاسبقيات التنافسية على مستوى الابعاد

T		F		R^2	اسبقية المرونة	اسبقية الوقت / التسليم	اسبقية الجودة	اسبقية الكلفة	المتغير التابع
الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة		الكلفة	الجودة	الوقت / التسليم	المرونة	

										المتغير المستقل
2.740	* 6,218	3.687	*28.102	0.456	0.736	0.383	0.767	0.511	المدفوعات التكنولوجية	
	* 4,811		*16.894	0.378	0.691	0.471	0.782	0.567	التمويل التكنولوجي	
	* 5,862		*20.287	0.399	0.611	0.381	0.311	0.498	الاقتراض التكنولوجي	
	*6,202		*18.571	0.219	0.567	0.273	0.728	0.557	الرقابة المالية التكنولوجية	

*P≤ 0.05

DF (32.1)

N = 37

المصدر: من اعداد الباحث على وفق نتائج الحاسوب باستخدام برنامج Spss.v.20.

تشير نتائج التحليل في الجدول (13) والتي ترکز على التحقق من صحة الفرضية الرابعة التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمتطلبات التصنيع الرشيق في تعزيز الاستراتيجيات التنافسية ، وتشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول (12) إلى أن لمتطلبات التصنيع الرشيق ذات تأثير ذو دلالة معنوية في تعزيز الاستراتيجيات التنافسية ، ويدعم ذلك قيمة (F) والتي انحصرت ما بين (28.102; *18.571) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.687) عند درجتي حرية (32.1) ومستوى معنوية (0.05) ويستدل من قيمة معامل التحديد (R²) والتي انحصرت ما بين قيمتين (0.456; 0.219) وعزز ذلك قيمة (t) المحسوبة والتي انحصرت ما بين القيمتين التاليتين (6,218; 4,811) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.740) وهذا يعني انه على المؤسسات المصرافية عينة البحث تعزيز مركزها التنافسي وتعزيز اسبقياتها التنافسية من خلال تقديم واتاحة الخدمات المصرافية لكافه المستخدمين سواء كانوا افراد او شركات بصورة مستمرة وتعزيز رضا الزبائن من خلال استخدام الوسائل الالكترونية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية واتاحة مصادر التمويل واجراء المدفوعات الكترونيا وعلى مدار السنة وبصورة مستمرة وبالتالي الوصول الى تعزيز تنافسية هذه المؤسسات التي من خلالها يمكن منافسة المؤسسات المصرافية الاخرى ، وعلى ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الرابعة التي تنص على وجود تأثير معنوي لمتطلبات التكنولوجيا المالية في تعزيز الاسبقيات التنافسية بمتغيراتها.

المبحث الرابع / (الاستنتاجات والتوصيات)

اولا: الاستنتاجات:

توصيل البحث الاستنتاجات الاتية:

1. اتضحت ان تقديم الخدمات المصرفية وفق تبني متطلبات التكنولوجيا المالية يساعد على تعزيز الاسبقيات التنافسية في المؤسسات المصرفية عينة البحث.
2. توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين متطلبات التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) وبين ابعاد الاسبقيات التنافسية المصرفية (اسبقية الكلفة، اسبقية الجودة، اسبقية الوقت/ التسليم، اسبقية المرونة).
3. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمتطلبات التكنولوجيا المالية (المدفوعات التكنولوجية، التمويل التكنولوجي، الاقراض التكنولوجي، الرقابة المالية التكنولوجية) في تعزيز ابعاد الاسبقيات التنافسية المصرفية (اسبقية الكلفة، اسبقية الجودة، اسبقية الوقت/ التسليم، اسبقية المرونة).
4. تساعد التكنولوجيا المالية الزبائن على تسليم واستلام الاموال من والى حسابات الاخرين وبالعكس وفي اي وقت.
5. ان مستوى تطبيق التكنولوجيا المالية في المؤسسات عينة البحث كان بمستوى جيد حيث كانت بنسبة (78.3%) لذا لابد على المؤسسات المصرفية من الاستمرار بتطبيق متطلبات التكنولوجيا المالية والحفاظ على مستويات التطبيق لما لها من دور في تحسين مستوى الجودة للخدمات المالية ورفع كفاءة العمليات المصرفية ولضمان افضل استجابة للمتغيرات في البيئة السوقية.
6. تسهم التكنولوجيا المالية في توفير الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من افراد المجتمع مما يوفر اسباب الراحة والرفاهية للفرد والازدهار للمجتمع.
7. تعتمد المؤسسات المصرفية عينة البحث مدخل الاسبقيات التنافسية بمستوى جيد جداً اذا بلغت نسبته (80.07%) وفقاً الى نتائج التحليل الاحصائي وبالتالي فأن المؤسسات المصرفية هي بحاجة الى المحافظة على هذا المستوى لما له من دور كبير في تحسين نمو واستقرار النظام المالي والاقتصادي وزيادة ربحية المصارف.

ثانياً: التوصيات:

1. على المصارف بصورة عامة الاهتمام بتطبيق متطلبات التكنولوجيا المالية لما لها من دور كبير في توفير الخدمات المالية والمصرفية وسهولة الحصول عليها وبصورة مستمرة ولدورها الكبير في تعزيز الاسبقيات التنافسية.
2. على المصارف عينة البحث الاستمرار في استخدامها للوسائل الإلكترونية التكنولوجية في تنفيذ كافة عملياتها (المدفوعات، التمبل، الاقراض ، الرقابة) لما لها من دور كبير في تعزيز الاسبقيات التنافسية لمؤسسات المصرفية.
3. القيام بالدورات والورش التنفيذية لجميع الشرائح المستفيدة لما لها من دور كبير في توضيح الية استخدام وتوظيف الوسائل التكنولوجية من اجل الاستفادة من الخدمات المالية.
4. زيادة وعي وثقافة افراد المجتمع عن آلية استخدام الوسائل التكنولوجية المالية وفرص الاستفادة منها من خلال الاعلانات والنشرات العلمية والدورات التنفيذية.
5. تهيئة كافة الوسائل والاساليب والطرق التي من شأنها المحافظة على المستويات الجيدة من التطبيق لمتطلبات التكنولوجيا المالية ودورها الكبير في تقديم الخدمات المالية لمختلف الشرائح المستفيدة بالوقت والمكان المناسبين ودورها في تحقيق الرضا لدى المستفيدين.
6. وضع الاليات المناسبة التي من شأنها المحافظة على الاسبقيات التنافسية التي تتمتع بها المؤسسات المصرفية من حيث (تقليل الكلفة، تطبيق مبدأ الجودة، واسبقية التسليم في الوقت المناسب، والمونة في اجراء التعديلات وتوفير الخدمات) بالإضافة الى دورها الكبير في تعزيز المركز التنافسي للمؤسسة.
7. الاستعانة بالمؤسسات الرائدة في ميدان التكنولوجيا المالية والمستخدمة لها من اجل الاستفادة من تجارب هذه المؤسسات ونقل مكمن القوى والجوانب التنافسية لها.
8. الاستمرار في اجراء الدراسات حول متطلبات التكنولوجيا المالية الأخرى والتي لم تتناولها هذه الدراسة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية :



1. العنزي، عصام خلف، التكنولوجيا المالية (Fintech) واثرها على الخدمات المالية الاسلامية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، 2018.
 2. الطائي، رعد عبدالله، مهدي، احمد غازي، اثر الاسبابيات التنافسية في الاداء المنظمي، بحث تطبيقي في دائرة مدينة الطب، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جمعية بغداد-العراق، 2015.
 3. قنديل، يزن عزت محمد، اثر مبادى ادارة الجودة الشاملة في تعزيز الاسبابيات التنافسية، دراسة ميدانية في المستشفيات الاردنية الخاصة الحاصلة على شهادة الاعتماد الدولي، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير ادارة الاعمال، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، 2015.
 4. الطائي، بسام منيب، السبعاوي، اسراء وعد الله قاسم، الاثر التابعى لإدارة الجودة الشاملة والتغيير التنظيمى فى تحقيق الميزة التنافسية ، دراسة استطلاعية فى كلية الحباء الجامعة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد 10 ، المجلد 5، 2013.
 5. كريدي، باسم عباس، مبادى ادارة الجودة الشاملة واثرها في تحقيق الاسبابيات التنافسية، دراسة ميدانية في مصنع نسيج الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الادارة وللاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد 2، المجلد 9، 2007.
 6. الهاشمي، مؤيد حسن علي، مبادى ادارة الجودة الشاملة واثرها في تحديد الاسبابيات التنافسية، دراسة تطبيقية في معمل سمنت الكوفة الجديد، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2006.
 7. اللامي، غسان قاسم داود، دور فريق الهندسة المتزامنة في تحسين جودة المنتجات، دراسة استطلاعية لآراء عينة من المديرين في شركة دبليو العامة للصناعات الكهربائية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 49، 2008.
 8. العطار، فؤاد حمودي، دور فلسفة المحيد الازرق في تحقيق التفوق التنافسي، دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في شركة زين للاتصالات ببغداد، مجلة كربلاء العلمية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 3، 2010.
 9. السلمي، علي، ادارة الموارد البشرية الاستراتيجية، الطبعة الاولى- درار غريب للنشر والطباعة، القاهرة - مصر، 2001.
 10. النجار، صباح مجيد، محسن/ محمد كريم، ادارة الانتاج والعمليات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر ، عمان، الاردن، 2004.
- ثانياً: المصادر الانكليزية:**

1. Jessica Bennett, An introduction to fintech Key sectors and trends, October 2016.
2. John Schindler, Fintech and Financial innovation: Drivers and Depth"finance and economics discussion, 7sep 2017.
3. Marco Giodana, fintech sector: Business model analysis in the mobile payment areu, master thesis, april 2018.
- 4- Huma Haider, 2018: Innovative Financial Technologies To Support Livelihoods And Economic Outcomes , 22 June 2018 ,
- 5- Nassiry, D. 2018. The Role Of Fintech In Unlocking Green Finance: Policy Insights For Developing Countries. Adbi Working Paper 883. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: [Https://Www.Adb.Org/Publications/RoleFintech-Unlocking-Green-Finance](https://Www.Adb.Org/Publications/RoleFintech-Unlocking-Green-Finance)
- 6- Lee, David Kuo Chuen And Teo, Gin Swee (Zhang Jinrui). (2015). Emergence Of Fintech And The Lasic Principles..



7- Rainer Alt¹ & Roman Beck² & Martin T. Smits³ 2)2018 Fintech And The Transformation Of The Financial Industry, Electronic Markets (2018) 28:235–243

[Https://Doi.Org/10.1007/S12525-018-0310-9](https://doi.org/10.1007/S12525-018-0310-9)

8- Peterson K. Ozili, 2018, Impact Of Digital Finance On Financial Inclusion And Stability, Borsa _ Istanbul Review 18-4 (2018) 329e340, [Http://Www.Elsevier.Com/Journals/Borsa-Istanbul-Review/2214-8450.Essex](http://www.elsevier.com/journals/borsa-istanbul-review/2214-8450.essex)